

## هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

### إفادة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية رقم (1)

التاريخ : 1429/7/16 هـ

الموافق : 2008/7/19 م

#### منتجات الإلتزامات من ميثاق من بنك أبوظبي التجاري

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد:

قامت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالإطلاع على الهيكل والعقود والمستندات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بمنتجات الإلتزامات الشركات والأفراد والتي تتضمن الحسابات الجارية وحسابات الإيداع وحسابات الإيداع المميزة وحسابات الاستثمار تحت الطلب والودائع الاستثمارية لأجل لعملاء البنك من الأفراد والشركات.

في الحساب الجاري يضمن البنك الإيداع النقدي الذي ينشئ علاقة "عقد ودیعة بالضمان" بين البنك وصاحب الحساب، ولا يحصل المبلغ المودع على أرباح كما لا يتحمل أي مخاطر (بخلاف المخاطر الائتمانية التي يتحملها البنك) ويعتبر الرصيد الدائن في الحساب الجاري قرصاً حسناً (قرض دون فوائد).

وتعتبر حسابات الإيداع وحسابات الإيداع المميزة وحسابات الاستثمار تحت الطلب وحسابات الودائع الاستثمارية لأجل القائمة على أساس المضاربة، حسابات شراكة، يتصرف بموجبها البنك بصفة مضارب (مدير الاستثمار) بينما يعتبر العميل رب المال (مقدم الأموال دون أي مسؤولية عن الإدارة). ويتم استثمار الأموال المودعة في فرص أعمال جذابة متوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. ويتم تقاسم الأرباح الناشئة طبقاً لنسبة مسبقاً التحديد بين البنك والعميل على أساس المبالغ المرجحة ومدد الاستثمارات. ويتم احتساب رسوم الخدمات المصرفية بطريقة متوافقة مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية. ويتم الإعلان عن الأرباح ودفعها إلى العملاء بنهاية كل ربع سنة. أما الخسائر المالية، إن وجدت، فيتحمّلها العميل (رب المال) مقدم الأموال. ويتحمل البنك (المضارب) مخاطرة خسارة أتعاب المضارب في حالة الخسارة.

وقد قامت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالإطلاع على المستندات التالية:

- كتيب "أحكام وشروط تشغيل الحسابات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية"
- نموذج جدول وآلية توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين.
- نماذج المعاملات المالية الخاصة بمنتجات الإلتزامات.

وتقضي هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بموجبه بأن العقد والهيكل والمستندات الخاصة بمنتجات الإلتزامات من ميثاق من بنك أبوظبي التجاري متوافقة مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

يرجى الإلتزام بما جاء أعلاه.



// ختم وتوقيع //  
الشيخ الدكتور / حسين حامد حسان  
رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية